الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/652
21 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة المنشأة بموجب ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بالرسالة التقرير الدوري الأول المقدم من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو عملتم على لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

97-22223   220897   220897

[الأصل: بالفرنسية]

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

أتشرف بأن أرفق لكم طي هذا التقرير الأول الذي يشمل الفترة من ٦ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، الذي طلبه مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) اللواء أحمدو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

الضميمة

التقرير الأول المقدم إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١١٢٥ (١٩٩٧)
المتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
(١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧)

مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي وافق بموجبه على مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للعمليات المطلوبة لبلوغ هدف البعثة وهو تيسير عودة السلام والأمن عن طريق مراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي. وقد أذن المجلس، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء المشاركة في البعثة وتلك التي توفر الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم على أن يقتصر الإذن المشار إليه على فترة ثلاثة أشهر. يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة استنادا إلى التقارير المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الدول المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية كل أسبوعين على الأقل.

٢ - وهذا هو التقرير الأول الذي طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية تقديمه بعد ١٤ يوما على أكثر تقدير من اتخاذ القرار ١١٢٥ (١٩٩٧). وقد وضعت هذا التقرير اللجنة الدولية للمتابعة التي تضم ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة (غابون، بوركينا فاصو، مالي، تشاد) وبالتعاون مع قائد بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي والتي تضم كبار الضباط الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء في البعثة بالإضافة إلى السنغال وتوغو.

٣ - وهذا التقرير الذي يقدم بصورة موجزه البعثة وعملها يشير إلى تطور الحالة في أفريقيا الوسطى منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، وهو تاريخ اتخاذ القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)، حتى اليوم.

الإدارة السياسية

٤ - إن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تخصصان للسلطة السياسية للواء أحمدو توماني توري الرئيس السابق لجمهورية مالي ورئيس اللجنة الدولية للمتابعة والممثل الشخصي لرؤساء الدول المعنية.

٥ - وتضم اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي يرأسها اللواء توري، ممثلا لكل من رؤساء الدول الأربعة الأعضاء في لجنة الوساطة وخبيرا استشاريا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمستشارا للجنة.

٦ - ومن ثم فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي هي الهيئة التي توجه أعمال بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي حيث أنها تتلقى مباشرة التوجيه السياسي اللازم من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون، وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

وهذا يعني أن اللجنة هي جهاز التفاوض بين مخلتف الأطراف في أزمة أفريقيا الوسطى (رئيس الجمهورية، الحكومة، الأغلبية الرئاسية، فريق الأحزاب السياسية الأحد عشر المعارضة، أحزاب المعارضة المعتدلة، الوسطيون، المتمردون السابقون، القوات المسلحة الموالية، النقابات، المجتمع المدني).

واللجنة الدولية للمتابعة، كما يشير اسمها، مسؤولة عن المتابعة السياسية لاتفاقات بانغي.

٧ - وقد حصلت اللجنة الدولية للمتابعة على خطة عمل تتضمن البنود الهامة الأساسية في اتفاقات بانغي بوصفها برنامجا زمنيا على النحو التالي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية؛

- اعتماد قانون للعفو لصالح اولئك الذين ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛

- نزع السلاح (تسليم المتمردين السابقين لأسلحتهم في ظل الشرف والكرامة. واستعادة أسلحة المليشيات والسكان المدنيين بواسطة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي)؛

- تنفيذ توصيات هيئات الدفاع العامة؛

- حالة رؤساء الدولة السابقين؛

- وقف المراجعة البرلمانية للحسابات؛

- المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية، عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وضع قانون انتخابي، إتاحة وصول الأحزاب السياسية إلى الوسائط الإعلامية للدولة الخ).

٨ - وتخضع بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للإشراف السامي للرئيس الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة. وتخضع اللجنة للسلطة السياسية للواء أحمدو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي وضعت أولا تحت قيادة

العميد أديو إدوارد نكيلي من غابون ويرأسها منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ اللواء أوغوستين مومبو موكانيا من غابون أيضا يعاونه رئيس الأركان العقيد تالا نيانغ من السنغال ومستشار قانوني هو العقيد زيزنغ فالا من توغو وكذلك قادة كل من الوحدات الست.

التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٩ - إن بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي قوة محايدة ونزيهة قد عاونت إلى حد بعيد منذ وصولها إلى بانغي في شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ في إيجاد مناخ من الأمن ازداد رسوخا على مر الأيام والأسابيع والشهور.

وقد توصلت في أعقاب العديد من عمليات الردع والرد على الاستفزازات الصارخة إلى احتواء عمليات قطع الطرق والهجمات المسلحة وغيرها من عمليات السطو المسلح التي كانت تشيع الرعب في مدينة بانغي وفي داخل البلد.

١٠ - وهذا يعني أن بعثة البلدان الأفريقية قد بذلت جهدها لإتمام عمل مختلف خدمات الأمن التي أضعفها التمرد.

١١ - وظلت اللجنة الدولية للمتابعة، في إطار ولايتها، على اتصال بمختلف سلطات أفريقيا الوسطى للعمل على تنفيذ جميع بنود اتفاقات بانغي. وتجري في هذا السياق استشارتها بصورة مستمرة من قبل رئيس الجمهورية رئيس الدولة ورئيس الوزراء رئيس الحكومة والجمعية الوطنية بصدد العديد من المسائل المتعلقة بظروف معيشة الشعب في أفريقيا الوسطى.

١٢ - واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي عندما تعمل باسم بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي أو باسمها الشخصي تكون على علاقة سليمة مع المنظمات الدولية وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارات الأجنبية الموجودة في بانغي للحصول على دعمها الدبلوماسي والمالي والمادي لعمل الوساطة التي تضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

نشر القوة

١٣ - شهدت بانغي عاصمة أفريقيا الوسطى أهوال نزاع مسلح بين الأشقاء في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر رؤساء دول فرنسا وأفريقيا في واغادوغو (بوركينا فاصو) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد حظي هذا النزاع باهتمام رؤساء الدول الذين أوفدوا على عجل أربعة منهم فور وصول الطلب الذي بعث به إلى المؤتمر الرئيس انج فليكس باتاسيه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بواسطة السيد ميشيل غيبيزيرا بريا وزير خارجيته (الذي أصبح الآن رئيسا للوزراء).

١٤ - وتوصل رؤساء الدول الأربعة الذين توجهوا إلى بانغي وهم الرئيس الحاج عمر بونغو رئيس غابون، والرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاصو والرئيس الفا عمر كوناريه رئيس مالي والرئيس ادريس ديبي رئيس تشاد، وبعد مفاوضات مضنية إلى الحصول على هدنة وطلبوا من القوات الموالية ومن المتمردين الالتزام مؤقتا بالمواقع التي كانوا يوجدون بها عند توقيع الهدنة.

١٥ - وبناء على طلب الوسيط وبعد موافقة مؤتمر الحوار والمشاورات الذي عقد في بانغي في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قرر رؤساء الدول الأربعة المشار إليهم إرسال قوة مشتركة بين الدول الأفريقية وبدعم سوقي من فرنسا. وأطلق على هذه القوة اسم بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وهي تضم قوات من غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد، البلدان الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة وقوات من السنغال وتوغو إذ قرر الرئيسان عبده ديوف ويناسينغبي اياديما الإسهام في هذا العمل التضامني الأفريقي.

١٦ - وقد نظمت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموجب الولاية المنوطة بها من قبل رؤساء الدول المعنيين (الوثيقة S/1997/561) وهذه الأنشطة متعددة ومعقدة ويومية وتتلخص في أعمال تهدف إلى تفادي المواجهات بين القوتين الأساسيتين الحاليتين في البلد وهما القوات الموالية من أفراد القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى والمتمردين السابقين.

١٧ - وتتكون قوة بعثة البلدان الأفريقية حاليا من ٦ وحدات يبلغ عددها ٧٩٦ شخصا (ضباط وصف ضباط وجنود) موزعة على النحو التالي:

- بوركينا فاصو ١١٤
- مالي ١١٣
- السنغال ١٥٣
- توغو ١٢٠
- غابون ١٤٩
- تشاد ١٤٧

١٨ - ونظرا لانتشار عمليات قطع الطرق على نطاق كبير مع المشاركة السلبية أو الإيجابية للمتمردين السابقين فقد اتسعت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموافقة الأطراف المشاركة لتشمل عمليات حفظ الأمن في مختلف الأحياء.

وأصبحت بعثة البلدان الأفريقية تشكل، في مدينة مقسمة إلى مناطق تسيطر عليها القوات الموالية أو المتمردين السابقين، وبعد انسحاب العناصر الفرنسية للمساعدة التنفيذية، القوة الوحيدة التي يمكنها المرور في كل مكان والتي بوسعها بالتالي الاضطلاع بمهام اجتماعية وإنسانية.

١٩ - وتحصل بعثة البلدان الأفريقية على دعم سوقي من المصادر التالية:

(أ) الدول المشاركة: تكفل كل دولة لديها قوات في بانغي، دفع مرتبات هذه القوات (ضباط وصف ضباط وجنود) بانتظام وتوفير الأسلحة لها؛

(ب) فرنسا: قبلت فرنسا، وهي تضطلع بدور المراقب لاتفاقات بانغي، توفير الدعم السوقي لمختلف الوحدات على النحو التالي:

- سداد النفقات الشاملة للأغذية والنفقات اليومية لأفراد القوة بالمعدلات المعمول بها بالنسبة للعسكريين في أفريقيا الوسطى؛

- سداد إيجار مساكن الأفراد والقيادة؛

- إتاحة قاطرات تعبوية ودعم للقوات؛

- توفير الوقود والصيانة للمركبات؛

- توفير المعدات المكتبية.

ومن غير الممكن إجراء تقييم شامل لتكلفة نشر بعثة البلدان الأفريقية في بانغي إلا بعد انتهائها. بيد أن إجمالي تكلفة المعدات السوقية التي قدمتها فرنسا للبعثة يصل إلى حوالي ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ فرنك أفريقي شهريا أي حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ دولار أمريكي؛

(ج) حكومة أفريقيا الوسطى: قدمت مركبات لاستعمال الأفراد والقيادة؛

(د) منظمة الوحدة الأفريقية: قدمت مساهمة استثنائية بلغت ٠٠٠ ٤٠ دولار أمريكي في شهر آذار/ مارس ١٩٩٧ على سبيل المساعدة لمختلف الوحدات. كما قدمت مساهمة استثنائية بلغت ٠٠٠ ٦٠ دولار أمريكي إلى اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية.

٢٠ - تم منذ توقيع اتفاق الهدنة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ تسليم الأسلحة التالية في مقر سفير فرنسا في بانغي لتسليمها إلى اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية:

الأسلحة الثقيلة:

مدافع هاون عيار ١٢٠	تم تسليم:	٢ من المجموع البالغ ٤
مدافع هاون عيار ٨١	تم تسليم:	٤ من المجموع البالغ ١٥
مدافع هاون عيار ٦٠	تم تسليم:	٧ من المجموع البالغ ١٩
مدافع رشاشة عيار ١٤,٥	تم تسليم:	٥ من المجموع البالغ ٦
مدافع رشاشة عيار ١٢,٧	تم تسليم:	١ من المجموع البالغ ٣
مدافع ٧٥ SR	تم تسليم:	٢ من المجموع البالغ ٢
مدافع ل ار إ سي ٧٣	تم تسليم:	٦٢ من المجموع البالغ ٦٧
مدافع آر بي جي	تم تسليم:	٤ من المجموع البالغ ١١

مجموع ما تم تسليم ٨٧ قطعة من ١٠٧ قطع (أي ٨١,٣ في المائة)

الأسلحة الخفيفة:

أسلحة يدوية	تم تسليم:	٢ من المجموع البالغ ٩٦
مسدس رشاش	تم تسليم:	٢٠٩ من المجموع البالغ ٤٥٦
بنادق هجوم	تم تسليم:	١٥٠ من المجموع البالغ ٥٥٢
بنادق MAS ٣٦	تم تسليم:	٣٤٩ من المجموع البالغ ١ ١٣٣
مدافع رشاشة خفيفة	تم تسليم:	٣٨ من المجموع البالغ ٦٧
مدافع رشاشة عيار ٣٠	تم تسليم:	١٣ من المجموع البالغ ١٧

مجموع ما تم تسليمه ٧٦١ قطعة من ٢٠١ ٢ قطعة (أي ٣٤,٤٣ في المائة)

٢١ - وفي أثناء مختلف العمليات التي اضطلعت بها بعثة البلدان الأفريقية وبخاصة في الاشتباكات التي جرت في ٢٢ و ٢٣ آذار/ مارس و ٢٠ إلى ٢٦ حزيران/يونيه منيت البعثة بالخسائر التالية:

- ٦ قتلى (٣ جنود من تشاد وجنديان من غابون وجندي من السنغال)؛

- ٢٠ جريحا (١٣ جنديا من تشاد و ٥ جنود من السنغال وجندي من مالي وجندي من غابون).

٢٢ - وتشترك بعثة البلدان الأفريقية منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ وعلى أساس توافق الآراء في دوريات مشتركة للأمن، تضم عناصر من البعثة ومن القوات الموالية ومن المتمردين وذلك في جميع أنحاء مدينة بانغي.

٢٣ - وفضلا عن ذلك فإن اللجنة التقنية لنزع السلاح التي يرأسها العقيد ايفارست مارسيال كونزالي الوزير المفوض لدى وزير إدارة الإقليم، المسؤول عن الأمن العام ونزع السلاح، كثفت من أنشطة التوعية التي تضطلع بها عن طريق حملة منهجية منظمة لاستعادة الأسلحة المتبقية.

٢٤ - وقد كان لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) أثر حفاز على تطور الحالة في أفريقيا الوسطى. فقد قرر فريق الأحزاب السياسية الأحد عشر الأطراف في المعارضة والذي كان قد "علق اشتراك الوزراء المنتمين إليه في الحكومة" منذ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧، الاجتماع برئيس الوزراء رئيس الحكومة بحضور اللجنة الدولية للمتابعة، في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ وأعلن في بيان مشترك أنه قد وضع حدا لقرار التعليق المشار إليه. ومن شأن هذا الموقف أن يسمح بتشكيل حكومة للعمل على الدفاع عن الديمقراطية أي حكومة وحدة وطنية.

٢٥ - وفضلا عن ذلك فإن الرئيس باتاسيه رغبة منه في الإسراع بعملية المصالحة الوطنية، قد رأس في آب/أغسطس ١٩٩٧ اجتماعا هاما ضم جميع أعضاء فئة السياسيين في أفريقيا الوسطى والحكومة مع مشاركة اللجنة الدولية للمتابعة بكاملها ووفد من قيادة البعثة الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وهذا الاجتماع الذي يعد بمثابة بداية عهد جديد في الحياة السياسية في البلد هو عهد التقدم الحازم نحو السلام سوف تتبعه اجتماعات أخرى بعد تشكيل الحكومة.

<u>استنتاجات</u>

٢٦ - إن التجربة التي تمر بها حاليا الأزمة التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى تعد تجربة من نوع خاص تثير الحماس، لا سيما أنها غير مسبوقة بأي واحدة أخرى من نوعها.

إن الوساطة الأفريقية في بانغي مع ما تضمنته من أوجه نجاح وضعف تعطي فكرة عما بوسع البلدان الأفريقية عمله لتسوية المنازعات الداخلية في هذه القارة. بيد أن من المهم الإشارة إلى أن ضعف الوسائل الخاصة بهذه البلدان يجعل من الضروري حصولها من المجتمع الدولي على دعم سوقي مماثل لما تقدمه فرنسا لبعثة البلدان الأفريقية، والذي ما زال مجاله مفتوحا لمساهمة جميع الدول الأخرى.

٢٧ - إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي أشادت به الفئة السياسية في أفريقيا الوسطى وأفريقيا بأسرها والمجتمع الدولي إنما هو اعتراف بالدور المفيد الذي تضطلع به بعثة البلدان الأفريقية بالتعاون مع اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي.

- - - - -